مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

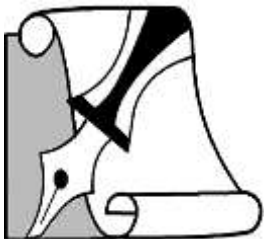

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

مستقبل المصالحة

بعد أشهر من الجمود في ملفَّي المصالحة والتهدئة، انتهى المشهد إلى أزمة؛ صحيح أن موظفي رام الله لا يزالون على معبر كرم أبو سالم التجاري وحاجز بيت حانون كأفراد، لكن انسحابهم من معبر رفح، وتوقف العمل عليه مجدداً، وضعا أهالي غزة في مأزق قديم ـ جديد، وسط إجراءات متبادلة بين حماس وفتح زادت عليها عرقلة إسرائيل للمنحة القطرية؛ والذي يتوقع ان تتراجع اسرائيل عن قرارها بشأن وقفها.

وفي محاولة لتجاوز الأزمات المستجدّة في ملفَّي المصالحة والتهدئة مع العدو، كثفت حركة حماس اتصالاتها بالقاهرة لتحصيل ضغط مصري على الرئيس عباس، الذي كان في زيارة للقاهرة، من أجل وقف إجراءاته ضد قطاع غزة، وآخرها الانسحاب من معبر رفح لإبقائه مغلقاً، فضلاً عمّا ترى الأخيرة أنه محاولة واضحة للتخريب على الجولة الخارجية لرئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية، إذ من المفترض استهلالها الأسبوع المقبل بزيارة للعاصمة الروسية موسكو؛ وفي وقت لاحق أفيد أنه جرى تأجيل الزيارة.

وقالت مصادر حماس أن الاتصالات تركزت حول ملفين، الأول: خطوات عباس ومحاولاته إثارة الفوضى في غزة وإحداث صدام بين العناصر الفتحاويين والأجهزة الأمنية، بما يمهّد لاتخاذ خطوات عقابية وإعلان القطاع إقليماً متمرداً "(...) أبلغناهم أن خطواته نسف للوساطة المصرية في ملف المصالحة". والثاني: التفاهمات مع الاحتلال.

في المقابل، تساءلت المخابرات المصرية عن حملة الاعتقالات التي شنّتها الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة السابقة في غزة، وأسباب منع مهرجان انطلاقة «فتح»، وهو ما ردت عليه «حماس» بأنها ردود فعل على رام الله، لأن الأخيرة هي التي بدأت بمنع إحياء انطلاقة الحركة في الضفة، ثم إقدام «أبو مازن» على حلّ «المجلس التشريعي»، وأخيراً فرضه عقوبات جديدة

تشمل إيقاف رواتب لأسرى وجرحى وعائلات شهداء وآخرين ينتمون إلى "تيار دحلان". مع ذلك، تقول مصادر إن لدى حماس خشية من أن تكون تحركات عباس بالتنسيق مع السلطات المصرية، خاصة أنه التقى الرئيس عبد الفتاح السيسي.

واقترحت حماس على القاهرة "تشكيل لجنة فصائلية أو وطنية لإدارة معبر رفح إذا استمرّ انسحاب السلطة"، وأن تشرف وزارة الداخلية التابعة لها على إدارة المعبر حتى تشكيل اللجنة، خاصة أنها ترى أن هدف عباس هو الدفع إلى مواجهة مع الاحتلال والذهاب إلى حرب شاملة، وهو ما سيكون له أثر سلبي كبير في المنطقة الحدودية مع مصر، وهو الجوّ الذي نُقل إلى المصريين.

وأجرى عدد من الفصائل الفلسطينية؛ أبرزها الجهاد والجبهة الشعبية، اتصالات مع مسؤولين في المخابرات المصرية حول إغلاق معبر رفح، داعية السلطات المصرية إلى ممارسة ضغوط على عباس كي يتراجع عن خطواته، تحديداً التي تمسّ المواطنين لا حماس؛ وردّ المصريين بأنهم يعملون على تجاوز الأزمة الحالية وترتيب قضية معبر رفح خلال أيام، بما يسمح بتواصل عمله كالمعتاد، لأن القرار هو استمرار فتح المعبر وفق توجيهات الرئيس السيسي.

وأفادت مصادر فلسطينية مطّلعة، أن مصر تبذل جهودا كبيرة لإنهاء الخلافات الناشئة بين حركتي "فتح" و"حماس" بشأن معبر رفح عقب انسحاب موظفي السلطة من المعبر قبل أيام. وأن الاتصالات الجارية تهدف لتخفيف حدة التوتر بين الحركتين عقب إعلان حركة فتح إلغاء احتفالها بالذكرى الرابعة والخمسين لانطلاقة الحركة في قطاع غزة ؛وقيام حركة حماس باعتقال العشرات من عناصر "فتح" عشية إحياء ذكرى الانطلاقة. وبينت المصادر أن السلطة أطلعت مصر على أسباب انسحاب موظفيها من المعبر وذلك بعد تعرض عدد منهم للاعتقال والتحقيق من قبل أجهزة أمن "حماس"، مشيرةً إلى أن مسؤول الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات بالقاهرة أبلغ اللواء توفيق أبو نعيم قائد قوى الأمن الداخلي في غزة بتسلم المعبر.

ورجحت المصادر أن يصل وفد من المخابرات المصرية إلى غزة ورام الله لحل الخلافات بين الجانبين؛ مشيرة إلى أن "حماس" طلبت من مصر إعادة فتح المعبر في كلا الاتجاهين معربة عن استعدادها لتسيير الأعمال فيه كما كانت تجري في ظل وجود موظفي السلطة. وقالت المصادر إن الجانب المصري سيحاول خفض حدّة التوتر واحتواء المواقف توطئة لإيجاد حل لقضية المعبر أولًا، ومن ثم العمل على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وصولًا للقيام بخطوات أكثر ثقة بين الجانبين.

وفي التطورات أقرّ المجلس التشريعي في غزة، بالأغلبية نزع الأهلية السياسية عن الرئيس عباس؛ وصادق المجلس خلال جلسة عقدها بمقره بمدينة غزة، على تقرير اللجنة السياسية الذي ينص على نزع الأهلية السياسية عن الرئيس عباس؛ وقال النائب الأول لرئيس المجلس أحمد بحر: "إن الرئيس عباس فقد أهليته القانونية والدستورية والأخلاقية والإنسانية في الاستمرار بمنصبه؛ وتمادى في إجراءاته ضد الشعب الفلسطيني تمهيدا لتنفيذ المخطط الأمريكي في تصفية القضية الفلسطينية". واعتبر أن "سحب عباس لموظفي السلطة من معبر رفح خطة خطيرة لفصل غزة عن الضفة وتمرير واضح لصفقة القرن". وطالب منظمات حقوق الانسان والجامعة العربية والدول العربية والاسلامية وبرلماناتها ومنظمة التعاون الاسلامية وأحرار العالم بأن يكون لهم موقف واضح من عدم جواز استمرار عباس باغتصابه السلطة ومن عدم تمثيله للشعب الفلسطيني وفقا للقانون الفلسطيني.

وناشد بحر مصر راعية المصالحة الفلسطينية، بوقف التدهور الفلسطيني الخطير بسبب سياسيات عباس التعسفية، مطالباً الفصائل الفلسطينية والمؤسسات الاهلية، بالدعوة لاجتماع موسع لتشكيل جبهة إنقاذ وطني للخروج برؤية استراتيجية لإنقاذ المشروع الوطني الفلسطيني.

وتسيطر حالة من الاحتقان على الساحة الفلسطينية التي تشهد مزيدًا من التصعيد بين حركتي "حماس" و"فتح"، تنعكس بإجراءات أمنية وسياسية، وتراشق إعلامي، يحمل اتهامات متبادلة بتعطيل المصالحة والمساهمة في إنجاح خطة "صفقة القرن" الأميركية.

وتضع حالة الاحتقان هذه، المزيد من الألغام، في طريق تحقيق الوحدة الفلسطينية، كما تنذر بإشعال فتيل توترات أمنية قد تدخل أراضي السلطة الفلسطينية، في حالة متصاعدة من الفلتان الأمني، ويرى المراقبون أن الأزمة الحالية، هي نتاج فشل جهود المصالحة بين الجانبين.

وفي إطار حالة التوتر السائدة، كان الرئيس عباس، قد أعلن عن إصدار المحكمة الدستورية الفلسطينية قرارا بحل المجلس التشريعي (البرلمان) الفلسطيني الذي تملك "حماس" غالبية المقاعد فيه، وهو ما اعتبرته الأخيرة "غير قانوني وغير دستوري ويستهدف تفرد عباس بالقرار السياسي الفلسطيني". وهدد عباس بوقف الموازنة التي تدفعها حكومته إلى غزة شهريا، وتبلغ ٩٦ مليون دولار، في حال لم تقبل "حماس" بإجراء انتخابات عامة خلال ٦ أشهر. ثم أعلنت "فتح"، أنها قررت "إغلاق كافة مكاتبها ومقار عملها في القطاع، تحسبًا لأي اعتداءات عليها".

ومنذ نيسان ٢٠١٧، تنفذ السلطة الفلسطينية "إجراءات إدارية ومالية"، ضد قطاع غزة، تشمل تخفيض الرواتب والنفقات، اعتبرها "حماس" بمثابة "عقوبات"، فيما قالت "فتح" إنها خطوات تهدف إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني.

وفيما يتعلق بإمكانية تحقيق المصالحة في ظل حالة التوتر القائمة، رأى متحدث باسم "حماس" أن طريق الوحدة مسدود بسبب تعامل الرئيس عباس مع الملف بمنطق التفرد ورفضه للشراكة السياسية أو تطبيق اتفاقيات المصالحة.

من جانبه، اتهم القيادي في "فتح"، يحيى رباح، حركة "حماس" بمحاولة سد الطريق أمام المصالحة بانتهاكاتها ضد عناصر حركته في غزة؛ وأن "حماس ترفض كل ما قدمته السلطة من عروض لإنهاء الانقسام فنحن نريد بناء نظام سياسي واحد بقانون واحد وحكومة واحدة، ولكنها لا تقبل بذلك"؛ وأشار إلى أن "فتح" أغلقت مكاتبها في غزة، حتى تتجنب مزيدا من الاستفزازات التي تتعرض لها من قبل عناصر "حماس". ونفى رباح فرض الرئيس الفلسطيني أي عقوبات

ضد غزة، موضحا أنه تم اتخاذ إجراءات إدارية لمحاولة إجبار "حماس" على إنهاء الانقسام، وشاب هذه الإجراءات بعض الأخطاء وتم تشكيل لجنة لمعالجتها وتصحيحها.

فشل المصالحة سبب رئيسي

ويرجع المتابعون حالة الاحتقان المتصاعدة بين "فتح" و"حماس"،إلى فشل المحاولات المصرية وغير المصرية لإنهاء الانقسام الفلسطيني واستعادة الوحدة، وما ترتب على ذلك من حلّ المجلس التشريعي والإجراءات العقابية التي اتخذها الرئيس عباس ضد غزة. وحذروا من تطورات تؤدي إلى تداعيات خطيرة توصل إلى الانفصال التام بين غزة والضفة.

وتقتل مشروع الدولة الفلسطينية وتقدم بذلك خدمة صافية للاحتلال؛ و "المرحلة التي وصل إليها الانقسام الفلسطيني بمثابة دوامة تدمير ذاتي تسحق أسس المشروع الوطني الفلسطيني، في ظل مشروع استعماري قائم يريد أن يأخذ الأرض والمقدسات والحقوق وكل شيء".

وفي **مواجهة التصعيد** بين فتح وحماس؛ أعلن تجمع الشخصيات الفلسطينية المستقلة في فلسطين والشتات، عن مبادرة ستة بنود؛ وهي:

أولاً: إعادة فوراً موظفي السلطة لمعبر رفح البري واستمرار العمل بالآليات السابقة.

ثانياً: تقوم أجهزة الأمن بغزة بإطلاق سراح كافة المعتقلين لديها من قيادات وأبناء حركة فتح.

ثالثاً: تلتزم فوراً حركتا حماس وفتح بوقف التراشق الإعلامي.

رابعاً: تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بقضية اقتحام مقر تلفزيون فلسطين بغزة.

خامساً: يتم سماح الأجهزة الأمنية بغزة بمهرجان انطلاقة لحركة فتح بدون شروط.

سادساً: تلتزم حركتا حماس وفتح بتنفيذ خطوات جمهورية مصر الشقيقة لإنهاء الانقسام.

تطورات الإستيطان

تعمل حكومة الاحتلال، على تنفيذ خطة استيطان واسعة النطاق في مستوطنة (أفرات)، من شأنها أن تطوق مدينة بيت لحم، جنوب الضفة الغربية؛ وذكرت صحيفة هآرتس؛ أنه تم تخصيص ١٢٠٠ دونم لصالح الخطة المذكورة، والتي تنص على إنشاء حيّ جديد لتوسيع مستوطنة (أفرات) باتجاه مدينة بيت لحم، علماً بأن المنازل والبيوت التي ستقام في هذا الحي، ستكون في منطقة تعتبر حساسة للغاية من الناحية السياسية.

وحسب ما أوردته صحيفة "جيروزاليم بوست"، تعتزم سلطات الاحتلال الدفع بمخططات استيطانيّة جديدة قد تصل إلى ٢٥٠٠ وحدة سكنيّة في "خربة النحلة" قرب مستوطنة "أفرات"، شمالي بيت لحم، وتعتقد جمعيّات حقوقيّة أن المشروع الاستيطاني يهدف إلى يمنع أي تطوير أو توسيع في بيت لحم، التي تمنع مستوطنة "هار حوما" توسيعها بالفعل من المنطقة الشماليّة، ما يعني إعاقة أي توسعة للمدينة شمالًا وجنوبًا.

واستغلّ مستوطنو المدينة مقتل أحد مستوطنيها في عملية طعن في شهر أيلول الماضي، لتجديد المطالبة بمشروع استيطاني في "خلّة النحلة"، المحاذية لبيت لحم، والتي يطلق عليها المستوطنون اسم "غفعات عيطام"؛ وسمحت "الإدارة المدنيّة،" وهي الذراع التنفيذية للاحتلال والاستيطان في الضفة الغربية، للمستوطنين بإنشاء "مزرعة زراعية" في الخلّة، وفي ٢٦ كانون الأول الماضي، نشرت الإدارة المدنيّة إخطارًا بأنها تعتزم التخطيط لبناء وحدات سكنيّة على ١١٨٢ دونمًا من الأراضي في المنطقة.

وكان جيش الاحتلال قد صادر عام ٢٠٠٩، قرابة ١٧٠٠ دونم من الأراضي الفلسطينيّة الواقعة شماليّ بيت لحم، قرب مستوطنة "أفرات"، لضمّها إليها؛ ومستوطنة "أفرات" هي ضمن تكتلّ "غوش عتصيون" الاستيطانيّ، الواقع بين القدس وبيت لحم وبيت جالا.

وهدفت إسرائيل من خلال مصادرة الأراضي واعتبارها أراضي دولة هو تمهيد الطريق أمام المستوطنة للشروع في إجراءات الحصول على موافقة الحكومة على بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية في تلك المنطقة ؛ ويرى الاحتلال أن تجمع "غوش عتصيون" سيكون جزءًا من الحدود النهائية لإسرائيل في أي اتفاقية للوضع النهائي مع الفلسطينيين.

ويوصف مشروع توسعة "أفرات" بأنه مخطط E2، تشبيهًا بمخطط E1 شرقي القدس الذي يهدف إلى عزل المدينة عن الضفة الغربية المحتلة؛ عبر ربط القدس بمستوطنة معالي أدوميم، وصولًا إلى البحر الميت، ما يعني تقطيع أوصال الضفة الغربية وعزل القدس تمامًا عن محيطها الفلسطيني.

وتعتبر مستوطنة "أفرات" واحدة من أسرع المستوطنات الإسرائيليّة نموًا في "غوش عتصيون"، وهي ثاني أكبر مستوطناتها، حيث يعيش فيها أكثر من تسعة آلاف مستوطن.

الخان الأحمر

زار وزير الاقتصاد في حكومة العدو "إيلي كوهين"، قرية "خان الأحمر" المهددة بالهدم، بصحبة وفود من المنظمة الاستيطانية "ريجافيم" المسؤولة عن متابعة هدم منازل الفلسطينيين في المكان؛ وجددت المنظمة مطالبتها بهدم وإخلاء القرية قبيل الانتخابات المقرر إجراؤها في نيسان القادم. وكانت سلطات الإحتلال قد أغلقت منطقة الخان الأحمر في وجه مئات الفلسطينيين ومنعتهم بالقوة من الوصول إليها، في ظل نشر قوات كبيرة من الجنود على طول المنطقة من القدس وحتى هذه القرية، الأمر الذي زاد من قلق الفلسطينيين إزاء اقتراب خطر هدمها وإخلاء أهلها لغرض توسيع مستعمرة يهودية قائمة بجوار الخان الاحمر.

بلدة سلوان

بدأت قصة السعي للسيطرة على البلدة التي تعرف بالواجهة الجنوبية للمسجد الأقصى المبارك منذ احتلال الشق الشرقي من المدينة في العام ١٩٦٧ والسيطرة على ما تبقى من القدس، بما فيها المسجد الأقصى والبلدة القديمة فيها، فكانت سلوان من أهم أوائل المناطق الذي بدأ فيها الاستيطان؛ فبعد احتلال البلدة في العام ١٩٦٧ خضعت البلدة لتقسيمات إدارية جديدة من قبل سلطات الاحتلال وقسمت لتسعة أحياء وهي وادي قدوم وراس العامود وعين اللوزة والثوري والشياح ووسط البلد وحارة التنك وبير أيوب وحارة اليمن والبستان ووادي حلوة ووادي ياصول، لإحكام السيطرة عليها. ونشطت في البلدة أشرس الجمعيات الاستيطانية التي سعت للسيطرة على منازلها، وهي **جمعية إلعاد** الاستيطانية والتي تعتبر من أغنى الجمعيات وأكثرها نفوذا، والتي سيطرت بالمال والنفوذ والتسهيلات من سلطات الاحتلال على عشرات المنازل في البلدة.

واستهدفت سلوان لأنها الحاضنة الجنوبية، والجنوبية الشرقية الملاصقة للمسجد الأقصى المبارك، وأساس مدينة القدس، وتضم عشرات المواقع الأثرية التي تعود للحقب الزمنية المختلفة من البيزنطي والروماني، وصولاً إلى الفترة الإسلامية حيث منطقة القصور الأموية وحي البستان التي تحتوي على العديد من الأثار تحت الأرض والتي تدل على الهوية الأصلية لأصحاب هذه الأرض، وكل الحضارات التي سكنتها في السابق. وتحتوي البلدة على عشرات الينابيع التي جعلتها حتى وقت قريب من أخصب الأراضي الزراعية في المدينة، وكانت تغذي معظم الأحياء المقدسية في السابق، وهو ما جعلها مطمع للمستوطنين من جهة، وسلطات الاحتلال من جهة أخرى لتكون المفتاح للسيطرة على المدينة المقدسة بالكامل. والمخططات الاحتلالية تستهدف السيطرة الكاملة على البلدة، وتحويلها إلى مدينة داوود التوراتية المنشودة، بمختلف الوسائل ولعل

أهمها قرارات الهدم، ففي إحصاء للجنة الدفاع عن العقارات تبين أن هناك ٥٨٥٠ قرار هدم أداري وعسكري لعقارات البلدة.

وبحسب إحصاءات فلسطينية فإن بلدية الاحتلال لم تمنح أي من المقدسيين في الأحياء التسعة تراخيص لبناء جديد أو إضافة على البناء القائم، منذ العام ٢٠٠٥ وحتى الآن، في حين قبلت ٩٧ % من تراخيص البناء للمستوطنين.

إلى جانب ذلك كان مصادرة مئات الدونمات وخاصة في أحياء وادي الربابة ووادي حلوة لإقامة حدائق توراتية، أو لصالح البلدية لتحويلها لبساتين خضراء، ومسارات وحدائق تلمودية، أنجرت حتى الآن سته بشكل كامل، ولا يزال العمل جاري على تنفيذ ثمانية حدائق أخرى.

وأقامت سلطة الأثار في البلدة ثلاثة متاحف توراتية في منطقة العين الفوقا ومنطقة وادي حلوة والمناطق المحاذية للمسجد الأقصى المبارك.

وحاليا يوجد في سلوان ٧٣ بؤرة استيطانية (مستوطنات أو عقارات تم السيطرة عليها) يسكنها ٢٤١٧ مستوطن من غلاة المتطرفين، ومنهم شخصيات متنفذه في حكومة الاحتلال اليمينية، إلى جانب حفر أكثر من ٢٦ نفقا تحت الأرض.

مؤخرا تقوم سلطات الاحتلال بتنفيذ مشروع القطار الهوائي والذي سيمر من البلدة، وسيسلب الكثير من الأراضي وسيمنع المقدسيين في البلدة من البناء فوق أسطح منازلهم.

كل ذلك يأتي في إطار تغيير معالم البلدة الإسلامية المقدسية وفرض أمر التهويد بشكل واقع على الأرض، ولا يقابله في ظل عجر المستوى الرسمي الفلسطيني إلا الصمود الشعبي للمقدسيين على ارضهم وفي منازلهم.

مستقبل التسوية

نقلا عن مسؤولون فلسطينيون؛ قالوا بأن وزير الأمن الاسرائيلي افيغدور ليبرمان كشف لهم ملامح الخطة الاميركية قبيل استقالته منتصف تشرين الثاني الماضي؛ وقال المسؤولون إن الخطة تنص على إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة، وسيادة للسكان من دون الأرض في أجزاء صغيرة من الضفة الغربية، وحوافز اقتصادية واسعة؛ وأن السيادة الفلسطينية ستكون على السكان وليس على الأرض،وانها ستقتصر على كامل منطقة (أ) التي تشكل نحو ١٣ % من مساحة الضفة الغربية، وعلى اجزاء من المنطقة (ب) التي تشكل ٨ %من الضفة الغربية وعلى جزء صغير من المنطقة (ج)التي تشكل نحو ٦٠ % من الضفة.

وتنص أيضاً على بقاء المستوطنات، والسيطرة الاسرائيلية على معابر الضفة الغربية وحدودها الخارجية، وعلى الامن والمياه والأغوار؛ وتتضمن الخطة ايضاً بقاء السيطرة الاسرائيلية على الجزء الاهم والاكبر من القدس الشرقية المحتلة؛ كما تشمل الخطة توفير مبالغ مالية كبيرة من دول العالم لإقامة البنية التحتية للدولة الفلسطينية في قطاع غزة من مطار وميناء ومعابر وممر بحري وغيرها.

من جهته أعلن الرئيس عباس ان الفلسطينيين سيحاربون الخطة الأميركية المرتقبة؛ وقال أن "هذه مؤامرة، مؤامرة يحيكونها من بعيد" و "يقولون انتظروا الصفقة، ماذا ننتظر؟ كل شيء بدى واضحا و على الطاولة، ولم يبق شيء يخفونه، وما قدموه مرفوض مرفوض، مرفوض، وسنقاتل حتى نحول دون ذلك، لأننا لن نبيع قدسنا"؛ وأضاف أن العقوبات التي فرضتها الادارة الاميركية على الفلسطينيين للضغط عليهم لقبول الصفقة لن تنجح في تغيير الموقف الفلسطيني الرافض لها.

من جهته أكد رئيس الكنيست يولي إدلشتين، في مقابلة مع صحيفة "هآرتس" أن مصطلح "حل الدولتين"، قد عفا عليه الزمن، ولن يصلح للواقع السياسي في الوقت الحالي؛ و"لا توجد

اختصارات في الشرق الأوسط، علينا أن نحارب الإرهاب بكل أشكاله، شمالاً وجنوباً، تزامنا مع عملنا على التعايش والتعاون"؛ وأضاف: "لا أعتقد أن أي شخص بوسعه أن يقص على الخريطة، حدود الدولتين بشكل صحيح، للحصول على وضع مثالي، علينا أن نبدأ بالتفكير خارج الصندوق.. كل هذه التصريحات حول دولتين لشعبين، وأن الحل الوحيد هو حل الدولتين، هي بكل بساطة، غير صالحة".

من جهتها تواصل الإدارة الأميركية اتصالاتها لأقناع أطراف إقليمية ودولية بـ"صفقة القرن" ورؤية الرئيس دونالد ترامب من السلام في الشرق الأوسط، حيث أكد المبعوث الأمريكي الخاص للشرق الأوسط جيسون غرينبلات، انه أجرى اتصالات مع عدد من الأطراف، للتمهيد لطرح الرؤية الأميركية لدعم عملية التسوية. واستعرض غرينبلات "نتائج الاتصالات التي قام بها مع عدد من الأطراف الإقليمية والدولية للتمهيد لطرح الرؤية الأمريكية لدعم عملية السلام"؛ ولم يوضح طبيعة الاتصالات والرؤية الأميركية، غير أن تقارير إعلامية تشير إلى ما يسمى "صفقة القرن" لإنهاء القضية الفلسطينية، إذ تتضارب الأنباء عن بنود هذه الصفقة التي جرى الحديث عدة مرات عن اقتراب موعد إعلانها، ثم يتم تأجيل ذلك.

وأعرب غرينبلات خلال لقاءه وزير الخارجية المصرية في واشنطن عن "تقدير الإدارة الأميركية للجهود التي تبذلها مصر لتحقيق المصالحة الفلسطينية، والتي اعتبرها خطوة أساسية ومحورية لمعالجة الوضع في غزة، وجزءا لا يتجزأ من أي خطة شاملة لتحقيق السلام". بينما حذر وزير الخارجية المصري من "سلبيات مرحلة الجمود الحالية التي تمر بها عملية السلام، وما تنطوي عليه من تداعيات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة"؛ وأكد "ضرورة وجود أفق سياسي واضح لتحقيق التسوية السلمية، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز من فرص استئناف المفاوضات".

واتفق الجانبان على "أهمية استمرار التشاور والتنسيق بين مصر والولايات المتحدة خلال المرحلة المقبلة لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتجاوز الجمود الحالي في عملية السلام، بما يسهم في إرساء دعائم الأمن والاستقرار في المنطقة".

يذكر أنه في نيسان عام ٢٠١٤، توقفت المفاوضات الفلسطينية . الإسرائيلية بعد رفض إسرائيل وقف الاستيطان والقبول بحل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧، والإفراج عن أسرى من السجون الإسرائيلية.

وجدد سفير الولايات المتحدة في إسرائيل، **ديفيد فريدمان**،القول بأن الإدارة الأميركية قررت تأجيل نشر تفاصيل "صفقة القرن"، لعدة أشهر إلى ما بعد انتخابات الكنيست وتشكيل حكومة جديدة في إسرائيل.

وقال فريدمان، إن تفاصيل صفقة القرن التي عملت على تحضيرها إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لتسوية الصراع في الشرق الأوسط، لن يتم نشرها والكشف عن مضامينها خلال الأشهر المقبلة، حيث كان مقررا الإعلان عنها والكشف عن مضامينها خلال شهر نيسان القادم.

حركة المقاطعة العالمية

تسببت حركة مقاطعة "إسرائيل" العالمية والمعروفة باسم "BDS" العالمية، بخسائر فادحة للعدو؛ بعد حملات المقاطعة لمنتجاته وفعالياتها وأنشطتها العالمية والمحلية؛ وحسب صحيفة "هآرتس" فقد تسبب حركة المقاطعة، بخسائر كبيرة لمهرجان "ميتيئور" (نيزك) الذي نظم في أيلول الماضي في "كيبوتس لهفوات هبشان" في الجليل الأعلى، وصل حد عدم دفع أجور لعشرات الفنانين والعاملين في المسرح، إضافة إلى احتمال إعلان إفلاس الشركة المنظمة

للمهرجان؛ وقال مدير فرقة إسرائيلية معروفة أنهم لم يتلقوا أموالا، رغم وعودات منذ مدة طويلة، مشيرا إلى الشركة المنظمة للمهرجان قد تضطر إلى إعلان إفلاسها ؛ونقلت الصحيفة عن الموسيقي أور برناؤور تأكيده عدم تلقي الأموال رغم مرور فترة زمنية طويلة، مشيرا إلى أنه سيضطر مع آخرين إلى اتخاذ إجراءات قضائية.

ومن جهة اخرى أعلن بنك (HSBC) البريطاني سحب استثماراته بالكامل من شركة "إلبيت" الإسرائيلية، (Elbit systems)، والتي تعدّ أكبر شركة تصنيع أسلحة إسرائيلية خاصة تروّج لأسلحتها الـ"مجرّبة"، بسبب استخدامها ضدّ الفلسطينيّين العزّل في قطاع غزة.

اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة (BDS) قالت ان هذا النجاح يأتي بعد حملةٍ شعبيةٍ واسعةٍ طالبت البنك البريطاني بإنهاء دعمه المالي لجيش الإحتلال، بقيادة مؤسسة (War on Want)، وحملة التضامن الأكبر (Palestinian Solidarity Campaign)، وغيرهما، وبدعمٍ شعبيٍّ بريطانيّ ضخم. حيث تلقّى بنك (HSBC) رسائل من أكثر من ٢٠ ألف شخص، تطالبه بوقف التربّح من الاحتلال ؛ كما شهد البنكُ احتجاجاتٍ شهريّةً أمام ٤٠ فرعاً محليّاً للبنك في المملكة المتحدّة، فضلاً عن حملةٍ إعلاميّةٍ واسعةٍ عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ووجّهت حملة التضامن (PSC)، في بيانٍ لها، تحيّةً لكلّ من ساهم في تحقيق هذا الإنجاز، قائلةً: "نشكر شركاءنا وأعضاءنا الذين جعلوا هذا النصر ممكناً. سنستمر، بعزمٍ وإصرار، في العمل لأجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة للشعب الفلسطينيّ". ورحّبت اللجنة الوطنية الفلسطينية للمقاطعة (BDS)، بهذا النجاح، مضيفةً: "يأتي هذا النجاح في الذكرى العاشرة للعدوان الإسرائيلي الأوّل على قطاع غزة ليثبت مدى فاعلية وأهمية استمرار المقاومة الفلسطينية لنظام الاستعمار والفصل العنصري الإسرائيلي، ونفسها الطويل، نحو عزله حتى ينهي انتهاكاته وجرائمه المستمرّة منذ ٧٠ عاماً. كما يأتي هذا النجاح ليؤكد أنّ محاولات حكومة

الاحتلال ترهيب وردع حركة المقاطعة لم، ولن، تنجح في وقفها، بلّ على العكس، ستعزز وجودها على المستوى العربي والدولي، وستستمر بالضغط على الشركات والبنوك المتورّطة في انتهاكات وجرائم الاحتلال لشعبنا الفلسطيني".

مسيرات العودة

نقل موقع "والا" أن حركة حماس تستعد لتجديد إطلاق البالونات الحارقة، والأساليب التي استخدمتها في الأسابيع الماضية خلال التظاهرات على حدود قطاع غزة؛ وأن ممثلي حركة حماس التقوا بمسؤولي وحدات: الطائرات الورقية، والكوشوك، والإرباك الليلي، وتلقى قادة تلك الوحدات خلال اللقاء ميزانية جديدة استعداداً لجولة أخرى من التصعيد.

وبحسب القناة العبرية العاشرة، فإنه تم رصد بالونات حارقة سقطت، في بلدة سديروت؛ وأشارت القناة إلى أن عمليات إطلاق البالونات تجددت في الأيام الأخيرة؛ ويأتي ذلك في وقت ذكرت فيه صحيفة يديعوت أحرونوت أن رؤساء مجالس الغلاف يعكفون على بلورة خطة لمكافحة أضرار تلك البالونات، بحيث يتم حصاد حقول القمح وهي خضراء منعاً لاحتراقها.

لقاء وزير خارجية الولايات المتحدة مع نتنياهو

قال مسؤول إسرائيلي، أن وزير الخارجية الأميركية، مايك بومبيو، استجاب لغالبية مطالب بنيامين نتنياهو، في اللقاء الذي جمعهما في البرازيل على هامش حفل تنصيب الرئيس الجديد،

جايير بولسونارو؛ وان نتنياهو عرض أمام بومبيو ثمانية مطالب، استجاب الأخير لها، باستثناء الخلاف حول صفقة بيع طائرات "إف ١٦" من إسرائيل لكرواتيا.

يشار إلى أن كلاً من نتنياهو وبومبيو قد أكدا، قبل اللقاء على أنهما سيتباحثان في القضايا المختلفة ذات الصلة بـ"التهديدات على الحدود الشمالية من جانب سورية وحزب الله". وأن نتنياهو خرج من اللقاء بشعور أنه "يوجد لإسرائيل تأثير في مجالات معينة، وأنه سوية مع الولايات المتحدة، ستدفعان بأفكار مختلفة بشأن سورية"؛ وكان نتنياهو، وقبل لقائه مع بومبيو، قد ألمح بشكل واضح إلى "شكره" للولايات المتحدة لـ"جهودها في حماية إسرائيل لنفسها ضد سورية وحزب الله في الأيام الأخيرة"؛ وقال "سوف نتحدث عن التعاون المكثف بين إسرائيل والولايات المتحدة، والذي سيتركز على المسائل التي تبرز في أعقاب قرار الولايات المتحدة سحب قواتها من سورية".

وفي كيفية تعميق التعاون الاستخباري والعملاني في سورية، وفي أماكن أخرى، وحول الطرق لوقف العدوانية الإيرانية في الشرق الأوسط.. هذا هو الهدف المشترك"؛ يشار إلى أن مصدرا سياسيا إسرائيليا كان قد صرح، مطلع الأسبوع، أن نتنياهو طلب من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن يتم سحب القوات الأميركية من سورية بشكل تدريجي.

حصاد عام ٢٠١٨

أفاد تقرير لجيش الاحتلال أن طيران الاحتلال الحربيّ نفذ ٨٦٥ هجومًا جويًا على قطاع غزة، بواقع أكثر من هجومين جوّيين يوميًا، في العام ٢٠١٨،بينما أطلقت المقاومة الفلسطينيّة، قرابة ألف قذيفة، أسقطت منظومة القبة الحديدية ربعها تقريبًا، بينما سقط ٤٥ داخل بلدات إسرائيلية، حسب تقرير لجيش الإحتلال.

وفي الضفة الغربية المحتلة، قتل ١٦ إسرائيليًا، بينهم ٧ جنود وأصيب ١٩٩ مستوطنًا في عمليات إطلاق نار وطعن في الضفة الغربية المحتلة، وقال التقرير إن عمليات الطعن وقذف العبوات الناسفة شهدت ارتفاعًا عن العام الماضي، بينما حافظت عمليات إطلاق النار على وتيرةٍ مشابهة للعام ٢٠١٧؛ حيث شهد العام ٢٠١٨، ٣٣ عمليّة إطلاق نار، بينما وقعت ١٧ عمليّة طعن، مقابل ٥ عمليات في العام الماضي فقط، و٢٠٥٧ حالة قذف حجارة تجاه مركبات إسرائيليّة في انخفاض بمقدار النصف عن العام الماضي، أما عمليات قذف عبوات حارقة في الضفة الغربية المحتلة فقد ارتفعت إلى ٨٩٣ عمليّة، مقابل ٨٤٨ في العام الماضي. بينما قال جيش الاحتلال إنه اعتقل ٣١٧٣ فلسطينيًا في الضفة الغربية المحتلة، بينما قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أن الاحتلال اعتقل ٤٤٩٥ شخصًا من الضفة الغربية وحدها. وصادر الاحتلال ٤٠٦ قطع سلاح عام ٢٠١٨، مقابل ٤٧٥ قطعة سلاح في العام الماضي، أما "العمليّات الإرهابية المعاديّة" وفق الجيش الإسرائيليّ، فقد انخفضت في العام ٢٠١٨ إلى ٨٧، مقارنةً بـ٩٧ عمليّة في العام ٢٠١٧.

أما في الحدود الشماليّة، فأعلن الجيش الإسرائيلي أنه بنى ١٣ كيلومترًا من جدار بارتفاع ٩ أمتار على الحدود اللبنانيّة، بالإضافة إلى بناء جدار بطول كيلومترين ونصف عند المثلث الحدودي مع لبنان وسورية؛ ولم يكشف جيش الإحتلال عن عدد الغارات التي شنّها في سورية ولبنان العام ٢٠١٨.

وفي تقريره السنوي أفاد مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، (حصاد) حول إنتهاكات العدو بحق الشعب الفلسطيني خلال عام ٢٠١٨، حيث رصد ووثق أبرز انتهاكات الاحتلال، كأعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين والاستيطان ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل وغيرها من جرائم الاحتلال، وأهم ما جاء في التقرير:

الشهداء

ارتقى (٣١٢) شهيداً خلال عام ٢٠١٨،في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة ، من بينهم (٥٧) طفلاً وثلاث سيدات ، حيث استشهد (٢٦٢) مواطنا في قطاع غزة و (٥٠) مواطنا في الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة،بارتفاع زاد عن ٢٠٠% عن العام الماضي ، نتيجة استهداف المدنيين خلال مسيرات العودة في قطاع غزة ، ولا تزال سلطات الاحتلال تحتجز جثامين (٣٨) شهيداً بثلاجاتها في مخالفة صارخة للقانون الدولي الانساني.

الجرحى والمعتقلين

وأصيب وجرح نحو (٣١٥٠٠) مواطنا فلسطينيا في الضفة والقدس وقطاع غزة ، من بينهم نحو (٢٦٠٠٠) مواطنا اصيبوا في قطاع غزة ،وياتي هذا الارتفاع الكبير في الاصابات نتيجة اطلاق النار والغاز المسيل للدموع على المتظاهرين السلميين المشاركين في مسيرات العودة على حدود قطاع غزة والتي بدأت في ذكرى يوم الارض في ٢٠١٨/٣/٣٠ بالاضافة الى اقتحام البلدات والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس.

وقامت سلطات الاحتلال باعتقال (٦٤٨٩) مواطنا فلسطينيا من بينهم نحو (١٠٦٣) طفلاً و(١٤٠) سيدة و(٣٨) صحفيا في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وبلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال حتى نهاية العام ٢٠١٨ نحو (٦٠٠٠) أسيراً، من بينهم (٢٥٠) طفلاً و(٥٤) سيدة ، بحسب الهيئات المختصة بشؤون الاسرى.

وقامت سلطات الاحتلال ٢٠١٨ بالاعلان والمصادقة على بناء آلاف الوحدات الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية ومدينة القدس ومحيطها، حيث أعلنت الجهات المختصة المسؤولة عن البناء في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس عن إيداع خطط وطرح

عطاءات والموافقة على تراخيص لنحو (١٠٢٩٨) وحدة استيطانية في الضفة الغربية والقدس منها (٢٦٠٠) وحدة في مدينة القدس المحتلة.

كما صادقت حكومة الاحتلال عام ٢٠١٨ على إنشاء مستوطنة جديدة تحمل اسم "عميحاي" جنوب مدينة نابلس، وصادقت اللجنة الوزارية للتشريع على مشروع قانون لدفع تسوية وشرعنة أكثر من ٦٦ "بؤرة استيطانية" بنيت على مدار العشرين سنة الماضية.

كما صادق وزير المواصلات الاسرائيلي على مخطط مشروع السكك الحديدية والقطار، الذي سيربط المناطق داخل الخط الاخضر بالمستوطنات القائمة على الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

كما صادقت لجنة الداخلية في الكنيست بالقراءة الاولى على منح وزير الداخلية صلاحية توزيع مدخولات الارنونا والضرائب من المناطق الصناعية داخل اسرائيل لصالح المستوطنات خارج الخط الأخضر، بالاضافة لاقامة مناطق صناعية جديدة.

مصادرة وتجريف أراضي

قامت سلطات الاحتلال بمصادرة ووضع اليد على نحو (٣٤٣٩) دونما من اراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، كما قامت جرافات الاحتلال بعمليات تجريف لمئات الدونمات من اراضي المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس لصالح المشاريع الاستيطانية وبحجة الأغراض الأمنية. إلى ذلك قامت جرافات الاحتلال وقطعان المستوطنين خلال العام ٢٠١٨ باقتلاع واتلاف نحو (٧٦٠٠) شجرة زيتون ونخيل ولوزيات في كافة انحاء الضفة الغربية والقدس.

هدم البيوت والمنشأت

وقام الاحتلال بهدم وتدمير (٥٣٨) بيتاً ومنشأه في مختلف مناطق الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، حيث هدمت (١٥٧) بيتاً و(٣٨١) منشأة، ٤٥% منها تم هدمه في مدينة القدس وبلداتها، بالإضافة إلى اصدار اخطارات هدم ووقف بناء لنحو (٤٦٠) بيتاً ومنشاه خلال العام ٢٠١٨، وقد أدت عمليات الهدم إلى تشريد نحو (١٣٠٠) مواطناً ومواطنه، بينهم (٢٢٥) طفلاً.

واستشهد على ثرى مدينة القدس (٧) شهداء بينهم (٥) شهداء مقدسيين، وتواصل سلطات الاحتلال أحتجاز أربعة جثامين لشهداء مقدسيين أستشهدوا في سنوات سابقة، وأعتقلت قوات الاحتلال نحو (١٨٠٠) مواطناً من بينهم (٤٥٠) طفلاً و(٦٠) سيدة.

وكثفت شرطة الاحتلال من إصدار قرارات الابعاد عن المسجد الاقصى واحياء مدينة القدس ومنع السفر وقرارات آخرى بالحبس المنزلي والذي طال (٣١٨) مواطناً، من بينهم نحو (١٧٦) قرار أبعاد عن المسجد الأقصى وأحياء وبلدات مدينة القدس، ومنع دخول الضفة الغربية.

الاعتداءات على قطاع غزة

تصاعدت وتيرة الاعتداءات الاسرائيلية على قطاع غزة خلال العام ٢٠١٨ بشكل لم يسبق له مثيل منذ أنتهاء حرب عام ٢٠١٤، حيث استشهد (٢٦٢) مواطناً ومواطنة، من بينهم (٤٩) طفلاً وسيدتين، و (١٠) شهداء من ذوي الاحتياجات الخاصة، فيما قامت قوات الاحتلال بأحتجاز (١١) شهيداً ، وأصيب كذلك نحو (٢٥٩٥١) مواطن ومواطنة بجروح مختلفة.

وشملت الاعتداءات (١٥٠) عملية توغل لأليات الاحتلال ، بالاضافة الى (١٥٥٧) عملية أطلاق نار بري، و (٢٠٩) عملية قصف مدفعي استهدفت رعاة الاغنام والمتظاهرين المشاركين في مسيرات العودة السلمية قرب الشريط الحدودي الشرقي المحاذي للقطاع ،

و(٨٦٥) غارة جوية، وأستهدفت الاعتداءات ا أيضاً فئة الصيادين حيث تم رصد (٤٠٤) حادثة أطلاق نار تجاه مراكب الصيادين، أدت إلى استشهاد صيادين وإصابة (١٩) صياداً بجراح مختلفة، بالاضافة الى تدمير ومصادرة وأغراق (٣٣) مركب صيد، واعتقلت قوات الاحتلال (٢٧٤) مواطناً من قطاع غزة، بينهم (٦٩) صياداَ، و (٢١) مواطناً تم أعتقالهم على حاجز بيت حانون.

وأدت الاعتداءات في الأغوار الشمالية خلال العام الماضي الى هدم (١١) بيتاً ومسكناً و (٣٤) منشأة زراعية وخدمية في مختلف مناطق الاغوار الشمالية ، ووجهت أخطارات بالهدم لنحو(٦٣) بيت ومنشأة، تشمل أيضاً أقتلاع (٣٢٠) شجرة في منطقة بردله، وتضمنت الاعتداءات مصادرة ووضع اليد على (١١٨٢) دونماً من إراضي الأغوار الشمالية.

نضالات الأسرى

أعلن الأسرى الفلسطينيون المعتقلون داخل سجون الإحتلال، رفضهم القاطع للرضوخ إلى الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال بحقهم، عقب إقرارها اعتماد الحد الأدنى من متطلبات الأسرى داخل السجون؛ وأكد الأسرى، أنهم بصدد الإعلان عن انتفاضة المعتقلات، والتي أقرتها كافة القوى الفلسطينية داخل السجون، وذلك للتصدي لإجراءات الاحتلال القمعية، والتي تهدد حياتهم بشكل مباشر.

وقال الأسرى: "نحن لم نتلقَّ يوما شروط حياة تلامس الحد الأدنى من المعايير الدولية ولا حتى القانون الاسرائيلي"، معتبرين الإعلان الإسرائيلي بتطبيق الحد الأدنى هو إجراء قمعي جديد، في إطار الحرب الإسرائيلية المستمرة ضد الشعب الفلسطيني؛ ونوه الأسرى أن حكومة الاحتلال تتخذ من إقرار هذه العقوبات بحق الأسرى، أداة لأجل الدعاية الانتخابية؛ ودعا الأسرى

جماهير الشعب الفلسطيني وقوى العمل الوطني والإسلامي، إلى دعم تحركهم ومساندتهم بالفعل على الأرض.

ومن الجدير ذكره، أن وزير الأمن الداخلي للإحتلال جلعاد إردان أقرّ اعتماد الحد الأدنى من متطلبات الأسرى الفلسطينيين، ومن ضمنها وقف توزيع السجناء على الأقسام بناء على رغبتهم وفقا للانتماء التنظيمي، وتقليص الأموال التي تودعها عائلات الأسرى لذويهم، ومنع الطهي داخل أقسام وأجنحة السجن، ووضع صنابير الاستحمام خارج الأقسام، ووضع شروط لاستخدام المياه مع تحديد أوقات استخدامها لكل سجين.

أصدرت **هيئة الأسرى والمحرّرين**، تقريرًا سنويًا لعام ٢٠١٨، رصدت فيه أعداد الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وأبرز الانتهاكات بحقهم خلال هذا العام. وشهد العام ٢٠١٨، بحسب الهيئة، هجمة عنيفة على الأسرى داخل المعتقلات الإسرائيلية، حيث شنّت ماكينة القمع الاحتلالية حربا شرسة على الأسيرات والأسرى وعائلاتهم، من خلال سياسات ممنهجة تتمثل في سياسة البطش والتنكيل واقتحام غرف الأسرى وأقسامهم، والاعتقال الإداري، والعزل الانفرادي، والإهمال الطبي، واعتقال القاصرين والنواب والنساء والصحافيين، وفرض الغرامات العالية، والحرمان من المراسلات والزيارات، ونقل الأسرى وإبعادهم عن مكان سكنهم الأصلي، ومنع التعليم، وغيرها.

وتخلل عام ٢٠١٨ تغوّل إسرائيلي أكبر في الانقضاض على حقوق الأسرى، وشهدت أروقة الكنيست سباقًا بين أعضائه المتطرفين على تقديم وإقرار قوانين عنصرية وتعسفية بحق الأسرى الفلسطينيين، تمثل أبرزها في: حسم رواتب الشهداء والأسرى، وإعدام الأسرى، ووقف تمويل العلاج للأسرى والمصابين، وطرد عائلات الأسرى وإبعادهم عن منطقة سكناهم، بالإضافة إلى تشريع قانون منع الإفراج المبكر عن الأسرى.

٦٤٨٩ حالة اعتقال

وصل مجموع الاعتقالات في العام ٢٠١٨ إلى ٦٤٨٩ فلسطينيًا، شملت كافة فئات وقطاعات الشعب، ذكورًا وإناثًا، صغارًا وكبارًا، بينهم ١٠٦٣ طفلا، و١٤٠ فتاةً وامرأةً، و٦ نواب، و٣٨ صحافيًا، كما أصدرت محاكم الاحتلال ٩٨٨ أمر اعتقال إداري، منها ٣٨٩ أمر اعتقال إداري جديد، فيما أصدرت ٥٩٩ تجديدًا لأوامر اعتقال سابقة، وكانت أعلى نسبة اعتقالات خلال العام ٢٠١٨ قد سجلت خلال شهر كانون الثاني ، والتي وصلت إلى نحو ٦٧٥ فلسطينيًا.

التوزيع الجغرافي للاعتقالات

كانت النسبة الكبرى للاعتقالات في محافظات الضفة الغربية، وبلغت ٤٤٩٥ حالة اعتقال، وتشكل ما نسبته ٦٩,٣% من إجمالي الاعتقالات خلال العام، فيما سجل في العاصمة القدس المحتلة ١٨٠٣ حالة اعتقال وتشكل ما نسبته ٢٧,٨%.

كما شملت الاعتقالات ١٩١ فلسطينيا من قطاع غزة، وكانت في عرض البحر من خلال استهداف الصيادين وعلى الحدود وعبر معبر بيت حانون/ إيرز، ويشكلون ما نسبته ٢,٩%. ويتوزع الأسرى داخل سجون الاحتلال ٦٠٠٠ أسير موزّعون على قرابة ٢٢ سجنًا ومعتقلا ومركز توقيف أبرزها: نفحة، وريمون، وجلبوع، وشطة، والنقب، وعوفر، ومجدو، وهداريم، والرملة، وعسقلان، وبئر السبع... وغيرها؛ ٢٥٠ طفلا بينهم فتاة قاصر؛ ٥٤ فتاة وامرأة؛ ٨ نواب في المجلس التشريعي؛ ٢٧ صحافيًا؛ ٤٥٠ معتقلًا إداريًا؛ ٧٥٠ أسيرًا يعانون من أمراض مختلفة، من بينهم نحو ٢٠٠ أسير بحاجة إلى تدخل عاجل وتقديم الرعاية اللازمة لهم، و٣٤ أسيرًا يعانون من مرض السرطان، وآخرون مصابون بأمراض خطيرة ومزمنة.

أسرى الضفة الغربية يشكلون قرابة ٨٧%، وقرابة ٨% من مدينة القدس، و٥% من قطاع غزة؛ القدامى: ٤٨ أسيرًا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل، ومن بين هؤلاء الأسرى يوجد ٢٧ أسيرًا منهم معتقلون منذ ما قبل اتفاق أوسلو.٢٣ أسيرًا عربيًا يقبعون في سجون الاحتلال، ويحملون الجنسيتين الأردنية والسورية.

الكونغرس يمرر قانونا يهدد التنسيق الامني

أقرّ الكونجرس الامريكي قانوناً يسمح لعائلات القتلى الامريكيين في عمليات نفذها فلسطينيون في اسرائيل أن يتقدموا برفع قضايا ضد السلطة الفلسطينية التي تحصل على التمويل من امريكا؛ وذكرت مصادر عبرية ان السلطة يمكن أن تتنازل عن التمويل الامريكي الذي يذهب للأجهزة الأمنية لتفادي المطالبات المالية التي يمكن ان تحققها عائلات القتلى نتيجة هذا القانون.

وأضاف موقع "يديعوت احرونوت" العبري أن الأجهزة الأمنية الإسرائيلية منزعجة جدا من هذا القانون الذي يمكن أن يؤثر على التنسيق الأمني بين السلطة واسرائيل، خاصة أن السلطة قد تتّجه إلى وقف التنسيق الأمني حال توقف الدعم المالي عن أجهزتها الأمنية. وقال مسؤول إسرائيلي مطّلع أن إسرائيل تعمل أيضا وراء الكواليس لإحداث تغيير في القانون بطريقة لا تضر بالمساعدة الأمنية للسلطة الفلسطينية خاصة انه متوقع تطبيق القانون مطلع العام ٢٠١٩.

وخفضت الولايات المتحدة الامريكية من مساعداتها الى السلطة الفلسطينية بسبب انقطاع العلاقات عقب نقل السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس. وذكرت الصحيفة ان العلاقة الوحيدة المستمرة بين امريكا والسلطة تجمع وكالة الاستخبارات المركزية والاجهزة الامنية وتشمل مساعدات تقدمها امريكا تقدر بـ ٦١ مليون دولار سنويا للاجهزة الامنية الفلسطينية.

أبرز العمليات النوعية خلال ٢٠١٨

تتواصل مقاومة الشعب الفلسطيني المسلحة والشعبية ضد الاحتلال في مختلف المناطق الفلسطينية، رداً على اعتداءات الاحتلال و ممارساته وعمليات القتل والتدمير ومصادرة الأراضي، والتوسع الاستيطاني؛ وشهد العام ٢٠١٨ سلسلة من العمليات النوعية، وحققت توازناً للرعب فمقابل قوات الاحتلال المدججة بأنواع متطورة من الأسلحة، وقد استطاعت هذه العمليات أن تربك حسابات حكومة الاحتلال، وأن تخلط أوراقها حتى وصلت الى مرحلة استجدت فيها سلطات الاحتلال التهدئة و وقف اطلاق النار من فصائل المقاومة الفلسطينية.

"كمين العَلَم"

نفّذته ألوية الناصر صلاح الدين، قرب حدود جنوبي قطاع غزة، بداية العام، حيث كشف وجود تطور ملموس في قدرات المقاومة الفلسطينية، ونشرمقطع فيديو، يحتوي على تسجيل مصور لكمين العَلَم، الذي نفذ في ١٧ شباط الماضي، وتسبب بإصابة ٤ جنود إسرائيليين، بينهما إصابتان خطيرتان، بحسب الرواية الإسرائيلية الرسمية.

وأظهر الفيديو، وجود ٦ جنود إسرائيليين (يُعتقد بأنهم من وحدة هندسة المتفجرات) قرب الحدود الشرقية لجنوبي قطاع غزة، نزع أحدهم العلم الذي ثبتته الأولوية على السياج، ووضعه في المنتصف بين زملائه، قبل أن ينفجر فيهم جميعا.

"صاروخ عسقلان"

أدخلت سرايا القدس، صاروخ "بدر" الى الخدمة العسكرية، وقصفت به مدينة "عسقلان"، خلال جولة التصعيد الأخيرة مع الاحتلال في تشرين الثاني الماضي؛ ووفقاً لاعترافات الاحتلال، فإن قوة هذا الصاروخ التدميرية كبيرة واستطاع "تحويل المدينة إلى جحيم".

تفجير باص الجنود في جباليا

حيث بثت الغرفة المشتركة لفصائل المقاومة الفلسطينية فيديو لاستهداف حافلة نقل جنود إسرائيلية شرق جباليا شمالي قطاع غزة، بصاروخ كورنيت؛ وأعلنت أن مجاهديها تمكنوا من استهداف حافلة إسرائيلية تقل عددا من الجنود في منطقة أحراش مفلاسيم شرق جباليا بصاروخ كورنيت؛ وكانت الغرفة المشتركة أكدت أن صاروخ الكورنيت أصاب الحافلة بشكل مباشر، ما أدى لمقتل وإصابة من كان بداخلها.

"عملية بركان"

عملية فدائية نوعية نفذها الشهيد أشرف نعالوة، و أسفرت عن مقتل مستوطنَين إسرائيليين وإصابة ثالث بجراح خطيرة، شمال الضفة الغربية؛ العملية باتت تُعرف باسم "عملية بركان"، هزت أمن الاحتلال الذي لطالما تغنى بفرضه الهدوء النسبي في الضفة المحتلة، وفشل في توقعها ثم في تعقب المطارد أشرف بعد تنفيذها، أو في العثور عليه بعد أيام من استنفار قواته بمساعدة مخابرات السلطة في العثور عليه، حيث استمرت عمليات مطاردته لأشهر قبل أن يتم اغتياله مؤخراً.

"عملية سلواد"

ساعات قليلة على اغتيال نعالوة، قام الشهيد مجد مطير بتنفيذ عملية فدائية بإطلاق النار نحو مجموعة من جنود الاحتلال في محطة للحافلات التي تقل الجنود قرب بؤرة استيطانية شرق مدينة رام الله، مما أدى لمقتل اثنين من الجنود و إصابة اخرين بجروح.

"عملية عوفرا"

حيث تمكن خلالها الشهيد صالح البرغوثي من اطلاق النار في مستوطنة (عوفرا)، مما أدى لإصابة تسعة مستوطنين، وصفت حالة أحدهم بالخطيرة.

سلسلة العمليات هذه تضاف الى عملية نوعية افتُتح بها العام ٢٠١٨،حيث في شهر كانون الثاني تمكن المقاوم الشهيد أحمد نصر جرار، من تنفيذ عملية وقتل خلالها المستوطن أزرائيل شيفح قرب مستوطنة "حفات جلعاد".

فشل الاحتلال بكامل أجهزته العسكرية والأمنية في الوصول إلى جرار إلا بعد نحو شهر كامل، حتى ارتقى شهيداً بعد مواجهة واشتباك مسلح مع قوات الاحتلال في قرية اليامون بقضاء جنين، في السادس من شباط الماضي.

أما على المستوى المقاومة الشعبية خلال مسيرات العودة على حدود غزة، فقد تمكن شباب المسيرات من إدخال أسلحة من نوع آخر لمواجهة قناصة الاحتلال المنتشرة على طول الحدود، حيث استخدموا الطائرات الورقية و البالونات الحارقة التي كبدت الاحتلال خسائر فادحة، أجبرته على التنازل و تغيير سياسته تجاه قطاع غزة.

٨٦٥ هجومًا جويا إسرائيليًا على قطاع غزة خلال ٢٠١٨

شنّ طيران الاحتلال الحربيّ ٨٦٥ هجومًا جويًا على قطاع غزة، بواقع أكثر من هجومين جوّيين يوميًا، في العام ٢٠١٨، بينما أطلقت المقاومة الفلسطينيّة، بحسب جيش الاحتلال، قرابة ألف قذيفة، أسقطت منظومة القبة الحديدية ربعها تقريبًا، بينما سقط ٤٥ داخل بلدات إسرائيلية، بحسب ما ذكر تقرير للجيش الإسرائيلي.

وفي الضفة الغربية المحتلة، قتل ١٦ إسرائيليًا، بينهم ٧ جنود وأصيب ١٩٩ مستوطنًا في عمليات إطلاق نار وطعن في الضفة الغربية المحتلة، وقال التقرير إن عمليات الطعن وقذف

العبوات الناسفة شهدت ارتفاعًا عن العام الماضي، بينما حافظت عمليات إطلاق النار على وتيرةٍ مشابهة للعام ٢٠١٧.

وشهد العام ٢٠١٨، ٣٣ عمليّة إطلاق نار، بينما وقعت ١٧ عمليّة طعن، مقابل ٥ عمليات في العام الماضي فقط، و٢٠٥٧ حالة قذف حجارة تجاه مركبات إسرائيليّة في انخفاض بمقدار النصف عن العام الماضي، أما عمليات قذف عبوات حارقة في الضفة الغربية المحتلة فقد ارتفعت إلى ٨٩٣ عمليّة، مقابل ٨٤٨ في العام الماضي.

وقال جيش الاحتلال إنه اعتقل ٣١٧٣ فلسطينيًا في الضفة الغربية المحتلة، بينما قالت هيئة شؤون الأسرى والمحررين، أمس، السبت، إن الاحتلال اعتقل ٤٤٩٥ شخصًا من الضفة الغربية وحدها؛ كما أعلن جيش الاحتلال أن صادر ٤٠٦ قطع سلاح خلال العام ٢٠١٨، مقابل ٤٧٥ قطعة سلاح في العام الماضي.

أما "العمليّات الإرهابية المعاديّة" وفق الجيش الإسرائيليّ، فقد انخفضت في العام ٢٠١٨ إلى ٨٧، مقارنةً بـ٩٧ عمليّة في العام ٢٠١٧.

أما في الحدود الشماليّة، فأعلن الجيش الإسرائيلي أنه بنى ١٣ كيلومترًا من جدار بارتفاع ٩ أمتار على الحدود اللبنانيّة، بالإضافة إلى بناء جدار بطول كيلومترين ونصف عند المثلث الحدودي مع لبنان وسورية. ولم يكشف الجيش الإسرائيلي عن عدد الغارات التي شنّها في سورية ولبنان العام ٢٠١٨.

كتب المحلل العسكري عاموس هرائيل في صحيفة هآرتس أن العام المنصرم شهد ارتفاع حاد في حالات الجريمة اليهودي على خلفية قومية، وتم تسجيل ٤٨٢ حادثة خلال العام ٢٠١٨، مقابل ١٤٠ حادثة خلال العام ٢٠١٧. هذه الحوادث التي ينفذها شبان متطرفون من

المستوطنين اليهود، على خلفية قومية، زادت بنسبة ٣ أضعاف خلال العام الماضي، عن العام ٢٠١٧. وتركزت غالبية هذه الجرائم، في مناطق الضفة الغربية، وتمثلت في حالات الاعتداء بالضرب، ومداهمة القرى الفلسطينية ليلا، والاعتداء على الممتلكات الزراعية، والسيارات، والمساجد، وكتابة التهديدات والشعارات العنصرية، على جدران منازل الفلسطينيين بالضفة. ووفقا لمعطيات الشاباك، تقف عدة جماعات إرهابية يهودية، من المستوطنين المتطرفين بالضفة الغربية، خلف هذه الحوادث، منها جماعة "تدفيع الثمن"، وجماعة "التمرد" وجماعة "فتيان التلال" وشبان مستوطنة "يتسهار". ولا تكتفي هذه الجماعات بالتحريض على العنف ضد السكان العرب في "إسرائيل" ومناطق الضفة، بل وتقوم بتنفيذ عمليات العنف وجرائم الاعتداء بشكل مباشر. تزايدت هذه الظاهرة بشكل ملحوظ، منذ بداية العام الماضي، وتعود أحد أهم أسباب الزيادة في هذه جرائم على خلفية قومية، إلى عدم وجود ردع إسرائيلي لهؤلاء المتطرفين من المستوطنين. غالبية من يتم اعتقالهم على خلفية ارتكاب جرائم ضد الفلسطينيين، يتم الإفراج عنهم خلال أيام، ولم يتم حتى الآن توقيف أي مستوطن يهودي، أو حبسه لفترة طويلة، على خلفية هذه الجرائم. وعلى المستوى الرسمي، هناك تجاهل لهذه الظاهرة، وتعامل رقيق وودي تجاه منفذي هذه الجرائم اليهودية على خلفية قومية ضد الفلسطينيين. الشاباك الإسرائيلي حذر من وقوع جرائم جديدة على خلفية قومية، انتقاما لعمليات إطلاق النار الأخيرة، التي وقعت بالضفة الغربية، خصوصا عملية باركان، وعوفرا، وجفعات آساف. مع ذلك يمكن القول، إن ضعف المنظومة القانونية في معاقبة المستوطنين، منفذي هذه الجرائم، هو أهم أسباب زيادة هذه الظاهرة، وارتفاع عدد الحوادث والجرائم على خلفية قومية.

نتنياهو يقايض الانسحاب الأميركي من سورية بالاعتراف بالجولان

قال مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، "الولايات المتحدة ستحرص على ألا تتضرر إسرائيل وسائر حلفاؤنا (في إشارة إلى المسلحين الأكراد) من قرار انسحاب القوات الأميركية من سورية"، جاء ذلك في مؤتمر صحافي عقده مع رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو.

وأوضح بولتون أن انسحاب الجيش الأميركي من شمال شرق سورية، مشروط بهزيمة فلولا تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، وضمان تركيا سلامة المقاتلين الأكراد المتحالفين مع الولايات المتحدة؛ وأكد بولتون، الذي زار كيان الاحتلال لطمأنة المسؤولين الإسرائيليين بشأن قرار ترامب حول الانسحاب، أنه لا يوجد جدول زمني لسحب القوات الأميركية من شمال شرقي سورية، وشدد على أنه (قرار الانسحاب) ليس التزاما غير محدود.

وأضاف أن "هناك أهداف نريد أن ننفذها كشرط للانسحاب... الجدول الزمني يتماشى مع قرارات الإدارة السياسة التي نحتاج إلى تنفيذها".

وتعليقات بولتون هي أول تأكيد علني بأن الانسحاب قد يتباطأ، حيث واجه ترامب انتقادات واسعة من قادته العسكريين بما في ذلك استقالة وزير الدفاع جيمس ماتيس، بسبب السياسة التي كان من المقرر تنفيذها في غضون أسابيع؛ وكان ترامب قد أعلن في منتصف كانون الأول/ ديسمبر أن الولايات المتحدة ستسحب كل قواتها البالغ عددها ٢٠٠٠ جندي من سورية.

بَيدَ أن هذه الخطوة أثارت مخاوف العسكريين الأميركيين بشأن تمهيد الطريق للهجوم التركي على المقاتلين الأكراد في سورية، الذين قاتلوا إلى جانب القوات الأميركية، حيث تعتبر تركيا "وحدات حماية الشعب" الكردية السورية، جماعة إرهابية مرتبطة بتمرد داخل حدودها.

وأفاد بولتون بأن القوات الأميركية ستبقى في منطقة التنف في جنوب سورية، لمواجهة "تزايد النشاط الإيراني هناك". ودافع بولتون أيضا عن الأساس القانوني لنشر قوات بلاده هناك، قائلا إنه مبرر بموجب السلطة الدستورية للرئيس.

وشكر **نتنياهو** في بداية حديثة إدارة الرئيس الأميركي: "أولاً، على انسحاب الرئيس ترامب من الاتفاق النووي الخطير مع إيران وإعادة فرض العقوبات، وهو أمر مهم لإسرائيل والولايات المتحدة والعالم. ثانياً، على قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة إليها، وهو قرار تاريخي. وثالثاً، على دعمكم الثابت لإسرائيل في الأمم المتحدة، الأمر الذي يقدّره جميع الإسرائيليين، وقد أيدتم حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، بالكلام والأفعال".

هذا، ودعا نتنياهو، بولتون، إلى زيارة هضبة الجولان السوري المحتل، داعيًا إلى ضرورة اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الهضبة المحتلة، وقال متحدثًا لبولتون: "غدا أنا وأنت سنصعد إلى مرتفعات الجولان؛ ذلك يعتمد على حالة الطقس؛ حيث يمكنك أن ترى لماذا من المهم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الهضبة"؛ وزعم نتنياهو "أن الهضبة مهمة جدا للأمن الإسرائيلي، إسرائيل لن تنسحب بتاتا من هناك، وعلى جميع الدول الاعتراف بسيادة إسرائيل" على الهضبة السورية المحتلة.

ونقلت القناة العاشرة عن مسؤولين إسرائيليين تأكيدهم أن نتنياهو يحاول الضغط على الإدارة الأميركية للاعتراف بالسيادة على الجولان السوري المحتل، كجزء من إجراءات الانسحاب من سورية؛ وان نتنياهو طرح القضية خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، في البرازيل، وأعاد طرحه أيضا في اجتماعه مع بولتون في القدس المحتلة .

ولفتت القناة إلى أن تحرك نتنياهو في هذا الاتجاه يتزامن مع حالة الترويج لعدد من مشاريع القوانين في مجلس الشيوخ الأميركي، والتي تشمل دعوة الإدارة إلى الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل. علمًا بأن البيت الأبيض لم يعلن بعد عن موقفه من هذه

القوانين، وأوضحت المصادر أن إسرائيل تأمل أن يقرر ترامب، بعد الانسحاب الأميركي من سورية، أن يتخذ بادرة سياسية تجاه إسرائيل تتضمن الاعتراف بالسيادة على الجولان السوري المحتل.

وأعاد ترامب التأكيد على أن الولايات المتحدة ستسحب قواتها من سورية، لكنه أشار إلى أن هذه الخطوة ربما لا تتم سريعا؛ وقال للصحفيين في واشنطن "لم أقل مطلقا أننا نفعل ذلك على وجه السرعة. لكننا نقضي على تنظيم الدولة الإسلامية".

تنديد فلسطيني بجولة بولتون

ندّد الجانب الفلسطيني على لسان أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، بقيام بولتون بجولة في البلدة القديمة بالقدس المحتلة؛ وقال: "هذه الممارسات تقود إلى الفوضى والعنف وانعدام القانون، ولا تخلق حقا ولا تنشئ التزاما". وشدّد على أن هذه الزيارة "لن تغير حقيقة التاريخ والحاضر والمستقبل أن القدس ببلدتها القديمة والحرم القدسي الشريف، وكنيسة القيامة، والأسوار، ستبقى العاصمة الأبدية لدولة فلسطين".

"اليمين الجديد" يصعّب تشكيل ائتلاف

أظهرت أربعة استطلاعات للرأي نشرت نتائجها في ٤ وسائل إعلام مختلفة، تأثيرًا متباينًا لحزب "اليمين الجديد" على الخارطة السياسيّة ، مع تراوح المقاعد المتوقعة بين ٦ مقاعد و١٤ مقعدًا؛ وأعلن الوزيران نفتالي بينيت وآييلت شاكيد، عن تشكيل حزب "اليمين الجديد"، إثر انشقاقهما عن حزب "البيت اليهودي"؛ وأجمعت الاستطلاعات على أن حزب "البيت اليهودي"

سيضعف بشكل كبير جدًا بسبب حزب "اليمين الجديد"، الذي سيؤثر، كذلك، على حزب الليكود، ولو بدرجة أقلّ بكثير.

وتراجع الليكود إلى ٢٨ مقعدًا في استطلاعيّ "واللا" و"شركة الأخبار" (القناة الثانية سابقًا)، بينما في استطلاع "ماكور ريشون" تراجع إلى ٢٥ مقعدًا، وهو أدنى مستوى له في استطلاعات الرأي منذ سنوات، في حين حافظ على قوّته في استطلاع القناة العاشرة بـ٣٠مقعدًا، مرتفعًا عن استطلاع سابق للقناة نفسها، بحصوله على ٢٧ مقعدًا قبل تشكيل الحزب الجديد.

أمّا "البيت اليهودي" نفسه، الذي انشقّ عنه بينيت وشاكيد، فبيّن استطلاع "واللا" أنه سيتراجع من ٨ مقاعد في الكنيست الحاليّة، إلى ٤ مقاعد في حين بيّن استطلاع "ماكور ريشون" أنه سيتراجع إلى ٥ مقاعد، بينما بيّن استطلاع القناة العاشرة أنه لن يعبر نسبة الحسم، ما يعني خروجه خارج المشهد السياسي الإسرائيلي، وهو الأمر ذاته الذي رجّحه استطلاع شركة الأخبار.

استطلاع "واللا":

ووفقًا لاستطلاعات "واللا" و"ماكور ريشون" وشركة الأخبار، فقد تراجع "المعسكر الصهيوني" إلى ٩ مقاعد، بينما تراجع وفق استطلاع القناة العاشرة إلى ٨ مقاعد.

وجاءت باقي الأحزاب وفق استطلاع "واللا" على النحو الآتي: "يسرائيل بيتينو" ٤ مقاعد، وهو الرقم ذاته الذي حصلت عليه "شاس"، "يهدوت هتواره" ٧ مقاعد، و"كولانو" برئاسة موشيه كاحلون ٥ مقاعد، "يش عاتيد" برئاسة يائير لابيد ١٥ مقعدًا، "ميرتس" ٦ مقاعد والقائمة المشتركة ١٣ مقعدًا.

أمّا الأحزاب الجديدة وفق استطلاع "واللا"، فحصل حزب "مناعة لإسرائيل" الذي أسسه رئيس أركان الجيش الإسرائيليّ الأسبق، بيني غانتس، على ١١ مقعدًا؛ وحزب "غيشر" على ٤ مقاعد.

أمّا وفق استطلاع "ماكور ريشون"، فجاءت الأحزاب على النحو الآتي: "يسرائيل بيتينو" ٥ مقاعد، وهو الرقم ذاته الذي حصلت عليه "شاس"، "يهدوت هتواره" ٧ مقاعد، و"كولانو" برئاسة موشيه كاحلون ٤ مقاعد، "يش عاتيد" برئاسة يائير لابيد ١٠ مقاعد، "ميرتس" ٥ مقاعد والقائمة المشتركة ١٢ مقعدًا.

استطلاع "ماكور ريشون":

بينما جاء ترتيب القوائم وفق القناة العاشرة على النحو الآتي: الليكود ٣٠ مقعدًا، "مناعة لإسرائيل" ١٤ مقعدًا، القائمة المشتركة ١٣ مقعدًا، "يش عاتيد" ١١ مقعدًا، "اليمين الجديد" ٨ مقاعد، "المعسكر الصهيوني" ٨ مقاعد، "يهدوت هتوراه" ٧ مقاعد، "كولانو" ٦ مقاعد، و٥ مقاعد لـ"يسرائيل بيتينو" و"غيشر" و"شاس" و"ميرتس"، بينما لا يعبر "البيت اليهودي" نسبة الحسم.

استطلاع القناة العاشرة:

وجاء ترتيب القوائم وفق شركة الأخبار على النحو الآتي: الليكود ٢٨ مقعدًا، "مناعة لإسرائيل" ١٤ مقعدًا، القائمة المشتركة ١٢ مقعدًا، "يش عاتيد" ١٢ مقعدًا، "المعسكر الصهيوني" ٩ مقاعد، "يهدوت هتوراه" ٧ مقاعد، و٦ مقاعد لـ"اليمين الجديد" و"كولانو" و"شاس" و"ميرتس"، و٥ مقاعد لـ"يسرائيل بيتينو" و"غيشر"، بينما حصل "البيت اليهودي" على ٤ مقاعد، لو أجريت الانتخابات اليوم.

استطلاع شركة الأخبار:

ووفقًا لاستطلاع "ماكور ريشون"، الذي أجري عبر الإنترنت لا عبر الهاتف، فإن معسكر اليمين سيحصل على ٤٩ عضو كنيست، وإذا ما انضمت إليه الأحزاب الحريديّة فإن قوته وحزب "كولانو" سترتفع إلى ٦٥ عضو كنيست؛ في حين بلغت قوّة معسكر الوسط واليسار ٤٣ عضو كنيست، ما يعني أن معسكر اليمين سيحافظ على قوّته، وأن بإمكان أحزاب الائتلاف الحالي تشكيل الائتلاف الحكومي المقبل، بالصيغة الضيّقة الحاليّة (٦١ عضو كنيست)، إذ لم ينضمّ حزب "يسرائيل بيتينو" للائتلاف الحكومي.

أما وفق استطلاعات "واللا" وشركة الأخبار والقناة العاشرة، فلن يكون نتنياهو قادرًا على تشكيل حكومة مقبلة دون انضمام حزب "يسرائيل بيتينو"، برئاسة ليبرمان إلى الائتلاف الحكومي، إذ ستقف قوّة معسكر اليمين مع الأحزاب الحريدية وكولانو عند أقلّ من ٦٠ عضو كنيست دون ليبرمان.